الصحة الاقتصادية في فلسطين الا بالري على نطاق كبير ، وعلى جلب المياه من غير المطر . ولا يمكن الحصول على هذه المياه الا في شمالي فلسطين من منابع نهر الاردن والليطاني . واذا ما حرمت فلسطين من وسائل الري والقوة المائية على اوسع نطاق ، فسيعاق مستقبلها الاقتصادي منذ البداية امام اثر فقدان القوة التي تحتل سورية لهذه المياه فهو ضئيل بالمقارنة . فاذا ما اريد تأمين هذه الاوضاع الاقتصادية فيجب ان « ترسم الحدود الشمالية من البحر ، شمال نهر الليطاني بالضبط وتتبعه الى فوق ، وعلى مسافة معينة من الضفة اليمنى ، تقطعه من الغرب الى الشرق بالقرب من مكان انحدار الليطاني . ومن هناك يجب ان تتجه الحدود بحيث تضم مياه جبل الشيخ التي تجري الى وادي الليطاني او الاردن . ان خط ديوفيل ، الذي يطابق نهر الليطاني ، يعدل المياه ولا يقود الا الى النزاعات » (٣٢) .

وقبل ثلاثة ايام كانت مذكرة فرنسية قد اظهرت بعض مظاهر الليونة بصدد مسألة حدود فلسطين الشمالية . وقد جاء فيها ان كليمنصو كان على استعداد لتقديم تنازلات فيما يتعلق بالموصل ، « ولكنه لا يستطيع ، دون التخلي عن كامل امكانية وكل قيمة لانتداب على سورية ، تمديد الحدود الشمالية لفلسطين حتى ضواحي دمشق لمصلحة الصهاينة ... والتخلي عن كل مياه دمشق للمستوطنات اليهودية ... (٣٣) وقد اقترح تعليق القسم السياسي في بعثة السلام البريطانية انه يمكن فهم ذلك على ان كليمنصو قد يكون مستعدا للتنازل . وقد كانت الاعتراضات الفرنسية متوقعة على الجبهة الشمالية التي اقترحها الكولونيل منير تزهاجن ، لذلك اقترح حل وسط يأخذ بعين الاعتبار انقاذ اكثر شيء ممكن لتأمين المطالب الصهيونية : « ... اننا نعتقد انه يمكن تحقيق الاهداف الصهيونية في هذا الاتجاه اذا جعلت الحدود ، بدلا من ان تضم وادي الليطاني بأكمله من البحر وحتى الانحناء شمالا ، تمتد من مكان بالقرب من نقطة البدء الحالية لخط سايكس بيكو ، شمال عكا ، باتجاه شمال شرقي بحيث تضم لفلسطين انحناء الليطاني ذاته وجزءا صغيرا من (المنطقة ؟) حتى شمال الانحناء . ومن هناك يمكنها أن تمتد شرقا حتى السفوح الجنوبية لجبل الشيخ جنوب راشيا قاطعة نهر الحاصباني .

ان هذا الاقتراح الاخير الذي يترك لسورية المنطقة الساحلية شمال عكا وحول صور ، وكذلك مقاطعات حاصبيا وراشيا سيكون حلا وسطا عادلا جدا » (٣٤) .

لقد قدم الاقتراح الوسط هذا في اجتماع للمندوبين البريطانيين والفرنسيين بلندن يوم ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) . ولكن اقصى ما كانت فرنسا تقدمه ، بالاضافة الى خط سايكس بيكو ، هو عمل اجراءات مع الصهاينة لاعطائهم ٣٣٪ من مياه جبل الشيخ المتدفقة جنوبا الى فلسطين كما تعرفها اتفاقية سايكس بيكو (٣٥) . وضلت المفاوضات الى توقف تام واستمر هذا الوضع حتى ١٩٢٠ . كررت فرنسا موقفها بشأن خط سايكس بيكو (٣٦) ، بينما اعربت الولايات المتحدة عن املها في انه لا يجري تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو « لاضعاف وعد بلفور فيما يتعلق بفلسطين المستقبل » (٣٧) .

بدا **مؤتمر لندن** الاول في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٢٠ ، حيث اعيد طرح المواقف . ولكن في ١٨ شباط (فبراير) اعرب الامين العام لوزارة الخارجية الفرنسية ، برثلوث ، عن رغبته في سؤال الحكومة الفرنسية « ما اذا كانت توافق على ضم المنطقة التي تحتلها القوات البريطانية الان في قضاء صفد الى فلسطين » (٣٨) . وكانت تلك المنطقة هي تقريبا المنطقة الواقعة شمال خط سايكس بيكو وحتى حدود منطقة العدو المحتلة الجنوبية . استمرت المفاوضات ، وفي مؤتمر سان ريمو في ٢٥ نيسان (ابريل) ، اعلن